فترى من هذا ان الصحابة قبلوا خبرهم ، وما ضرهم تسمية الفقهاء لهم بالفسقة ، لانه فسق بمعنى مخالفة غيرهم ، وهذا الاطلاق اصطلاحي للفقهاء ، وربما رجع الخلاف — في تسمية اولئك فساقا — لفظيا ، والا فيستحيل ارادة الفسق الحقيقي الملازم للشهادة والرواية — كما قدمنا — ومعلوم انه لا يكون مذهب حجةً على مذهب ، ولا عُرْفٌ برهانا على عرف ، وانما الحجة والبرهان قواطع الكتاب والسنة . ولما كان البحث المذكور في غاية من الدقة ، ترى الكلام في مطولات الاصول مضطربا متشعب الاقوال ، حتى اختلفوا لذلك في ماهية العدالة ويقرب لمذهب المحدثين فيها قول بعض أهل العراق : العدالة عبارة عن اظهار الاسلام فقط — مع سلامته عن فسق ظاهر اه

باب الاخبار والاستخبار

الحرب العثمانية البلقانية

ذكرنا في الجزء الماضي ان دول البلقان الاربع — البلغار والصرب واليونان والجبل الاسود — قد اتحدن واتفقن على قتال الدولة العثمانية الا ان تجيبهن الى مايطلبن من استقلال الولايات المقدونية في ادارتها وجعلها تحت مراقبتهن ومراقبة الدول الكبرى . وان الجبل الاسود أعلن الحرب على الدولة وأن الدول الثلاث الاخرى ستتبعه في ذلك . وقد كان

بعد اعلان الجبل الاسود للحرب قدم (غشوف) رئيس نظار حكومة البلغار وناظر الخارجية والمذاهب فيها بلاغا الى وكيل أشغال الدولة العثمانية ليرفعه الى دولته وفحواه ان حكومته وحكومتي اليونان والصرب (ولم توقع البلاغ معهن حكومة الجبل الاسود لسبقها باعلان الحرب) ترى من الواجب عليها ان تخاطب الحكومة العثمانية مباشرة بالرغم من مساعي الدول الست الكبرى في شأن الاصلاح في الولايات الاوربية العثمانية - وتطلب منها تصريحا بتنفيذ اصلاحات حقيقية يكفل حقوق نصارى تلك الولايات ويحفظ السلم بين السلطنة العثمانية والحكومات البلقانية التي كثيرا ما سلكت الحكومة العثمانية معها مسالك تحكم وغطرسة لا مسوغ له . فهذه الحكومات تطلب من حكومة الباب العالي الاتفاق مع الدول ومعهن حالا على الاصلاح المشار اليه في المادة ٢٣ من معاهدة برلين بأن تمنح ولاياتها الاوربية الاستقلال الاداري ، وان يعين لهذه الولايات حكام عموميون من البلجيكيين والسويسريين (أي الاوربيين الذين لا مطامع لحكوماتهم في استعمار هذه الولايات ولا غيرها) ومجالس عمومية منتخبة وشرطة وشحنة ، وان يكون التعليم فيها حرا . وان يعهد في انفاذ هذه المطالب الى جماعة من المسيحيين والمسلمين تنتخب بالمساواة تحت مراقبة الدول وسفراء حكومات البلقان الاربع في الآستانة

ثم ان حكومات البلغار واليونان والصرب تطلب من الدولة ان تصرح بقبول هذه المطالب ومطالب الذيل الملحق بهذا البلاغ وتتعهد بتنفيذها في مدة ستة أشهر ، وان تصدر أمرا بمنع حشد الجيوش ليكون دليلا على الرضا والقبول

هذا ملخص البلاغ . وأما الذيل الملحق به فهذه ترجمته

الاول — تأييد استقلال العناصر في السلطنة مع كل ما يتبعهُ

الثاني — تمثيل كل عنصر في السلطنة في مجلس النواب تمثيلاً يكون متناسباً مع عددهِ

الثالث — قبول المسيحيين في كل المناصب في الولايات التي يسكنها المسيحيون

الرابع — اعتبار مدارس الطوائف المسيحية كالمدارس الاميرية نفسها في البلاد العثمانية

الخامس — أن تتكفل الحكومة العثمانية بعدم تغيير مركز العناصر في تلك الولايات وذلك بمنع نقل المهاجرين المسلمين اليها

السادس — استخدام الجنود في ولاياتهم مدة الخدمة العسكرية وانشاء فرق مستقلة من المسيحيين . وتوقيف التجنيد من الآن الى ان يجاب هذا الطلب

السابع — انشاء الشرطة (الجندرمة) في ولايات تركية أوربية بقيادة ضباط من البلجيكيين او من السويسريين

الثامن — تعيين ولاة من البلجيكيين او السويسريين في الولايات التي يقطنها المسيحيون يكونون معروفين للدول ويعاونهم مجلس عمومي ينتخبه اهل الاقضية

التاسع — انشاء لجنة عالية في الصدارة تعين من المسيحيين والمسلمين بالتساوي يعهد اليها مراقبة هذه الاصلاحات ويراقب السفراء ووكلاء حكومات البلقان اعمال هذه اللجنة . انتهى

(المنار) يرى القارئ أن هذا البلاغ قد كتب لاجل إثارة الفتنة وايقاد نار الحرب لا لاجل ان يقبل فانه كتب بمداد الاهانة للدولة ممن كانوا بالامس رعية أو عبيدا لها فاعتقتهم لتستريح من شرورهم واقتصار دول أوربة الكبرى لهم ، فانهم لم يكتفوا فيه بطلب انتزاع الولايات الاوربية منها حتى جعلوا أنفسهم مسيطرين عليها في سائر تصرفاتها وأعمالها ومن ثم اضطرت الى ترك الجواب عن هذا البلاغ مقابلة للاهانة والاحتقار بمثلها مع طلب الاعتذار عنه ، ثم الى قطع الصلات السياسية بينها وبين البلغار والصرب . واعلنت الحرب ودخلت فيها اليونان أيضا

يظهر أن دولتنا أصلح الله حالها لم تبادر الى أخذ الحذر وتهيئة الجيش ، من بدء ظهور ناجذي الشر ، وكأنها كعادتها اتكلت على أوربة ظانة انها تمنع دول البلقان من الحرب ، أو على ما تعهد بين البلقانيين انفسهم من المنافسة والتنازع ، ولم تعتبر بما كان من المبعوثين العثمانيين من هذه العناصر اذ اتحدوا في المجلس على حين كان زعماء الاتحاديين ، يجدون في التفريق من مسلمي العثمانيين ، باهانتهم وقتالهم للعرب والألبانيين ، فأخبار مواقع القتال تفيد رجحان البلقانيين

على العثمانيين في كل مكان . ولكننا الى وقت كتابة هذه النبذة (في العشر الأواخر من هذا الشهر) لم نصل الى حد اليأس .

أول أسباب ما أصابنا من الخذلان في هذه الحرب عدم الاستعداد لها كما يجب ، وهذه اكبر سيئات جمعية الاتحاد والترقي التي كانت مجهولة لنا ، ومن أسبابه العسكرية المعروفة إفسادها كثيرا من الضباط من الجيش بالسياسة واخراج كثيرين منه لانهم على غير سياستها ، وتولية آخرين منهم للاعمال الادارية لتأييد سلطتها في البلاد ، وإضعاف روح الدين في الجيش ، والثقة بنصارى العناصر المحاربة الذين لم يدخلوا الجيش الا كارهين فهم ينافقون للدولة ، ويخذلونها في وقت الشدة ، وقد كتبنا في هذا الجزء مقالة في سياسة هذه الحرب وأسبابها وعواقبها وسنبين في جزء آخر وجوه العبرة في هذه الامور التي أشرنا اليها هنا وغيرها من شؤون هذه الحرب ان بقي فينا من يعتبر ، وبقي مجال لعمل المعتبرين ان وجدوا . والى الله المفزع والمصير ، وهو على كل شيء قدير

***

﴿ إعانة المصريين للحرب ﴾

ما كادت تظهر الشرارة الأولى للحرب حتى هب المصريون الى جمع الاعانات لاعانة الدولة عليها . فاجتمعت لجنة الإعانة التي كانت ألفت لأجل الحرب الايطالية في طرابلس الغرب وبرقة في قصر المرحوم رياض باشا (تذكارا لمساعيه النافعة) تحت رياسة الامير الجليل عمر باشا طوسن وحضرها رئيس الشرف صاحب الدولة الامير محمد علي باشا شقيق سمو الخديو المعظم وألقى فيها خطبة مؤثرة ، فجمعت طائفة من المال . واجتمعت جمعية الهلال الأحمر اولا برياسة الشيخ علي يوسف وخطب فيها بعده (الله بخش) الهندي السائح وصاحب هذه المجلة في الحث على جمع المال . ثم قبل صاحب الدولة الامير الكبير محمد علي باشا شقيق عزيز مصر المعظم رياستها وأعد في حديقة داره دعوة الى عصرية الشاي حضرها الجم الغفير من الوجهاء وتبرعوا هنالك بزهاء عشرة آلاف جنيه

منها بضعة آلاف دفعت في الحال . وقد شكرت الجماهير كما نشكر لهذا الامير الجليل والامير عمر باشا طوسن والأمير يوسف باشا كمال رئيس اللجنة التنفيذية لجمعية الهلال الاحمر غيرتهم وهمتهم . وعندي ان مصر قد دخلت في طور جديد من الحياة الاجتماعية بتولي امرائها لرياسة الاعمال والمصالح العامة فيها

***

﴿ اعانة الحرب في بمباي (الهند) ﴾

« وغيرة العرب على الدولة »

جاءني من صديقي المحسن الشهير والسري الكبير الشيخ قاسم محمد آل ابراهيم كبير تجار العرب وسرواتهم في بمباي ومن غيره من فضلاء العرب فيها خبر تأثير الحرب البلقانية هنالك ووقعها الشديد من نفوس المسلمين عامة والعرب خاصة واقبالهم على جمع المال للاعانة الحربية

اجتمع تجار العرب عند زعيمهم الشيخ قاسم ابراهيم واتفقوا على جمع الاعانة فاجتمع لديهم في يومين فقط مئة وستون ألف روبية ، وكان القدوة الحسنة لهم في البذل الشيخ قاسم وابن اخيه السخي الكريم الشيخ عبد الرحمن ابراهيم . ووعدنا بعض الكاتبين بارسال كشف بأسماء جميع الباذلين ومقدار ما بذلوه

وقد اجتمع مسلمو بمباي لهذه الغاية الشريفة في نادي (أنجمن اسلام) فجمعوا أولا ثمانية آلاف روبية فقط . ثم رغبوا الى كل من الرجلين العظيمين الشيخ قاسم آل ابراهيم والسر كريم باي ابراهيم (وهو من سروات بمباي وزعماء فرقة آغاخان) في رئاسة لجنة الاعانة لمسلمي الهند في بومباي فقبلا ذلك ، وتبرع كل منهما بعشرين ألف روبية وتبعهما أهل النجدة والسخاء فاجتمع لديهم مائة ألف روبية وخمسة عشر ألف روبية وتقرر ان يجتمعوا مرة أخرى بعد أسبوع

وجملة مادفعه تجار العرب الى يوم ٢٣ ذي القعدة الحاضر ١٨٠٫٠٠٠ روبية وهي تساوي اثنى عشر ألف جنيه انكليزي . وجملة ما دفعه مسلمو بومباي من الهنديين يساوي سبعة آلاف وستمائة جنيه . وقد دفع الشيخ قاسم ابراهيم وحده أربعين ألف روبية من ذلك . وقد كتب الينا بعض العرب بان ما دفعوه سيضاعف قريبا . ولا شك أيضا في مضاعفة ما يدفعه اخوانهم الهنديون لان السخاء العربي لا يناسبه الا سخاء مسلمي الهند

وانا لننتظر ان نسمع ماهو أكبر من ذلك عن سخاء العرب من جهة السيد الكريم سلطان مسقط وآله الكرام وأهل بلاده ، ومن الزعيم العربي الكبير العثماني الغيور الشيخ مبارك الصباح وأهل الكويت ومن الامير الكبير شيخ البحرين وتجار تلك الجزيرة الاخيار ومن غيرهم من أهل الخليج الفارسي والعراق وسائر البلاد العربية

﴿ الصلح بين الدولتين العثمانية والايطالية ﴾

كانت وزارة سعيد باشا الاتحادية أرسلت مندوبين الى أوربة لاجل المذاكرة مع مندوبي ايطالية في شروط الصلح في مسألة طرابلس الغرب وبرقة . وقد سقطت وزارة سعيد باشا وخلفتها وزارة الغازي احمد مختار باشا قبل أن يتفق الفريقان على شيء فكانت هذه الوزارة تصرّ على اشتراط بقاء سلطة الدولة على ذلك القطر بالفعل حتى تحفزت دول البلقان لقتال الدولة ورأت الوزارة ان التجهيزات العسكرية التي كان الاتحاديون يعنون بها على الأمة غير كافية لمناجزة البلقانيين ، فكيف اذا كانت معهم دولة من الدول الكبرى كايطالية ؟ فاضطرت الى عقد الصلح مع ايطالية ، فساء هذا الصلح جميع العالم الاسلامي كما نعتقد سواء منهم من عرف عذر الدولة ومن لم يعرف . ويقال ان السنوسيين وبعض الضباط العثمانيين مصرون على مواصلة القتال وعدم الخضوع لايطالية واختلفت الرواية عن القائد الشهير (أنور بك) في هذا الأمر . فاذا صح خبر الثبات على المقاومة يثبت عند العرب صدق أولئك الضباط ومن صحبوا من الخطباء لتحريض العرب على الدفاع عن بلادهم عملا بأحكام الدين ، وغيرة على الاسلام والمسلمين ، ومن نكص على عقبيه يظهر لهم أنه منافق جاء ليشتري بدمائهم عرضاً قليلا للدولة ، وستكشف الايام الحقيقة . وان لنا لعودة الى هذه المسألة

﴿ جماعة الدعوة والارشاد ﴾

اجتمعت الهيئة العامة لجماعة الدعوة والارشاد يوم الجمعة ١٤ ذي القعدة في دار مدرستها بقصر شريف باشا بالمنيل تحت رئاسة وكيلها ناظر المدرسة محمد رشيد رضا صاحب هذه المجلة فافتتح الجلسة باسم الله وحمده ، والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه ، ثم ألقى خطبة في بيان أحوال المسلمين في هذه الازمنة ، وما هم فيه من الخطر واحاطة الامم بهم ، وأخذها الطرق عليهم ، وحال المتصدين للشؤون العامة فيهم ، وانتقل من ذلك الى بيان الاصلاح الحقيقي ومكان مشروع جماعة الدعوة والارشاد منه ، وكيفية تأسيس هذه الجماعة (يجدها القارئ في الجزء الآتي من المنار)

ثم بين مجمل حالتها المالية وما اجتمع عندها من المال وما أنفقته وما بقي في صندوقها الى غاية سنة مدرستها الماضية وقدم للهيئة بعد ذلك صورة ميزانية السنة الجديدة فصدقت عليها باتفاق الآراء . ثم عرض عليها عدة اقتراحات قبلت كلها بالاتفاق أو بخلاف وحد فقط (منها) ان تكون سنتها المالية وسنة مدرستها بالحساب الشمسي الهجري وان تكون أول سنتها المالية السنة الماضية ، وأول سني مدرستها السنة الحاضرة ، وأول مدة مجلس الادارة من أول هذه السنة أيضا ليتمكن من تربية صنف المرشدين الاول

ومنها تعديل الاصل الخامس عشر من النظام الاساسي بزيادة فقرة فيه تفيد جواز كون أعضاء مجلس الادارة مقيمين في أي بلد من القطر يمكن المقيم فيه من حضور الجلسات ، وتعديل الاصل السابع عشر بجعل قيمة اشتراك من يجوز له ان يكون عضواً في الهيئة العامة للجماعة ثلاثة جنيهات انجليزية لا مصرية لاجل أن يفهم قيمة المبلغ أهل الاقطار الاسلامية كلها بمجرد الاطلاع على النظام

واقترح محمد افندي علي كامل المحامي أن يزاد في الاصل الثامن عشر من النظام الاساسي عبارة تدل على جواز جمع الهيئة العامة في غير موعدها السنوي اذا اقتضت المصلحة بذلك فقبل اقتراحه بالاتفاق ووضعت العبارة وصدق عليها

ثم ختمت الجلسة بذكر الله تعالى وانفض الحاضرون مغبوطين بما وفقهم الله من خدمة العلم والدين